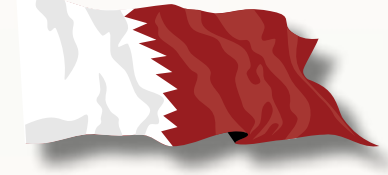




حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني  
أمير دولة قطر (حفظه الله)



مع ظهور نظام اقتصادي تسود فيه العولمة ويزداد تداخلاً وتشابكاً في مجالات الاستثمار والانتاج والتوزيع، أدركت معظم دول العالم مطلع القرن الواحد والعشرين أهمية دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية إلى الامام، واضحت الدول العربية الخليجية تعتبر القطاع الخاص شريكاً أساسياً في عملية التنمية المستدامة فافسحت المجال أمامه للاضطلاع بدور أكبر في كافة قطاعات الاقتصاد، معتمدة عليه في تنفيذ خطط تنويع القاعدة الاقتصادية والخروج من اقتصاد السلعة الواحدة.

ولذلك تحرص حكومات دول الخليج العربية على تطوير التشريعات التي توفر بيئة أعمال مواتية، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية التي ترفد القطاع الخاص وتعزز مكانته وتمكنه من المنافسة في الاسواق الوطنية والاقليمية والدولية.

وتتوقع حكومات دول الخليج العربية من القطاع الخاص أن يقود عملية الابتكار والتحديث التنظيمية والتقنية في مجالات الأعمال والتصنيع والخدمات التي ترفع الكفاءة الاقتصادية وتعكس إيجاباً على مستوى الرفاه المعيشي للمواطنين. كما تتوقع أن يقود القطاع الخاص عمليات الاستثمار المحلية والخارجية بقدر كبير من الدراية وان يتجنب الاستثمار العالية المخاطر.

وستعمل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثامنة والعشرين التي عقدت في الدوحة يومي ٢، ٤/١٢/٢٠٠٧ بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين دولها والذي يشمل تعزيز التنسيق والتعاون بين مؤسسات وشركات القطاع الخاص الخليجية وإزالة معوقات التبادل التجاري الداخلي.

ولنا كل الثقة بمستقبل اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي لكونها تستند إلى موارد طبيعية ضخمة، وبنية تحتية حديثة، وإلى قوة بشرية وطنية كفؤة ومتطورة، وإلى احتياطي مالي كبير واستثمارات واسعة ومتنوعة.

ونأمل أن تشكل المعلومات والبيانات الواردة في هذا الكتاب حافزاً ودافعاً للقطاع الخاص بالتعاون والتضامن مع القطاع العام لبذل المزيد من الجهود للنهوض باقتصادنا المشترك ولتحقيق تطلعات وطموحات شعوبنا في التقدم والازدهار والمستقبل الآمن على كافة الصعد.

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني  
أمير دولة قطر